



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«النفط الكويتي» ينخفض إلى 73,5 دولارا

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 63 سنتا ليبلغ 73,52 دولارا بتراجع 0,8٪، وفقا للسعر المعلن أمس من مؤسسة البترول الكويتية. وفي الأسواق العالمية، تباينت أسعار النفط نهاية تداولات الأسبوع مع صعود الخام الأميركي بدعم من زيادة في المشتريات بينما تراجع خام برنت متضررا من التوترات التجارية العالمية وتزايد الإنتاج. وانخفض سعر برميل نطف خام القياس العالمي مزيج برنت 28 سنتا ليصل إلى 77,11 دولارا، في حين ارتفع سعر برميل نطف خام القياس الأميركي غرب تكساس الوسيط 86 سنتا ليصل عند التسوية إلى مستوى 73,80 دولارا.

خلال 5 سنوات.. لصالح مؤسسات محلية ودولية

100 مليون دولار أنفقتها الحكومة على العقود الاستشارية

الحكومة تنفق 4 ملايين دينار سنوياً رواتب مئات المستشارين من الوافدين

6 جهات حكومية أبرمت 61 عقداً استشارياً مع 23 مؤسسة دولية ومحلية

العام	الجهة الحكومية	قيمة العقد	الشركة الاستشارية
2015	وزارة المالية	3408	ارنست اند يونغ
2016	وزارة المالية	45,1	جيسكون ميدل إيست
2016	وزارة المالية	20	بيكر تلي
2016	وزارة المالية	17,3	المجموعة التكنولوجية المتقدمة
2016	وزارة المالية	68	الانجاز والإبداع
2017	وزارة المالية	358	المجموعة التكنولوجية المتقدمة
2018	وزارة المالية	7500	البنك الدولي
2018	وزارة المالية	802	
2018	وزارة المالية	2960	
2013	بنك الكويت المركزي	650	غير معلوم
2018			
2015	التأمينات	81,2	مؤسسة ENAP
2014	التأمينات	51	مؤسسة ILO للاستشارات
2017	التأمينات	198	ارنست اند يونغ
2015	التأمينات	68,2	مؤسسة كمبريدج البريطانية
2016	التأمينات	31	المستشارون العالميون
2016	التأمينات	40	ديلويت الوزان
2016	التأمينات	40	برايس ووتر هاوس
2017	التأمينات	132	ميرسك الكندية
2017	التأمينات	70	ارنست اند يونغ
2017	التأمينات	70	ارنست اند يونغ
2017	التأمينات	88	مؤسسة ENAP
2017	التأمينات	115	مؤسسة ILO للاستشارات
2018	التأمينات	107	البنك الدولي
2013	هيئة الشركة	1416	ائتلاف بقيادة بي إن بي باربيبا
2013	هيئة الشركة	525	ائتلاف بقيادة برايس ووتر هاوس
2013	هيئة الشركة	947	ائتلاف بقيادة برايس ووتر هاوس
2013	هيئة الشركة	668	مجموعة الأنظمة الهندسية
2013	هيئة الشركة	2500	بوز أند كومباني
2013	هيئة الشركة	77,5	اتش اس بي سي
2013	هيئة الشركة	973	اتش اس بي سي
2014	هيئة الشركة	1381	بي إن بي باربيبا
2015	هيئة الشركة	450	ارنست اند يونغ
2015	هيئة الشركة	150	ارنست اند يونغ
2016	هيئة الشركة	72	الحد القانوني
2016	هيئة الشركة	19	بروتيفتي ميجير فيرم
2016	هيئة الشركة	497	بروجاكس العالمية
2017	هيئة الشركة	670	برايس ووتر هاوس
2017	هيئة الشركة	899	ائتلاف بقيادة الوطني للاستثمار
2017	الجمارك	30	معهد الكويت للأبحاث العلمية
		28194,3	الإجمالي
كافة القيم بالآلاف دينار			

الكويت أنفقت 23,6 مليار دينار (78,35 مليار دولار) منذ العام 2010 على مشاريع متنوعة، من أصل 36,9 ملياراً تم تخصيصها في إطار خطة التنمية. وقال إن «الكويت أقرت خلال السنوات القليلة الماضية مجموعة من القوانين تتعلق بالشباب ومكافحة الفساد، وأخرى تتعلق بالأيدي العاملة والبنية التحتية والقطاع النفطي والطاقة المتجددة». وأشار إلى أن «خطة التنمية 2035 تركز على أن تتمتع الكويت ببيئة استثمارية، يقوم القطاع الخاص بتطوير الاقتصاد، ومنح المواطن الكويتي الفرصة للمشاركة والمساهمة في هذه الرؤية، التي تركز على سبعة محاور، أهمها تطوير إدارة حكومية فاعلة، واقتصاد متنوع ومستدام، والتركيز على الرعاية الصحية والتعليم». ولفت إلى أن «الكويت تعمل حالياً على إعادة هيكلة شاملة للاقتصاد، وتحريير الأسواق وتمكين الشباب بمشاريع متوسطة وصغيرة، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، إضافة إلى تطوير منطقة جديدة في شمال الكويت، تشمل 5 جزر، تتضمن مناطق سكنية وتجارية، ومالية لها قوانين خاصة بها، إضافة إلى إنشاء سوق مالية عالمية ومرافق علمية وحيوية».

التجربة البريطانية

وكان للكويت تجربة بريطانية حول الاستشارات وذلك مع شركة «توني بلير وشركاه»، والتي أسسها مبعوث اللجنة الرباعية لعملية السلام في الشرق الأوسط في لندن عام 2009 لتقديم استشارات في مجال الإصلاح السياسي والاقتصادي والاتجاهات الحكومية، وتعاقدت معها لوضع تقرير حول المستقبل السياسي والاقتصادي تحت عنوان «رؤية الكويت 2035»، سلمته إلى الحكومة الكويتية في وقت سابق من العام 2010. وأنهى مجلس الوزراء خدمات المستشارين الأجانب والموظفين الكويتيين في مشروع توني بلير الاستشاري للحكومة الكويتية، وذلك بعد أن ترددت معلومات بأن شركة الاستشارات الخاصة التي يملكها بلير حصلت على 27 مليون جنيه استرليني عام 2009 مقابل تقديم المشورة لحكومة الكويتية.



«المالية» استحوذت على نصف قيمة العقود بـ 50 مليون دولار معظمها للبنك الدولي

«المركزي» لم يفصح عن عدد العقود و«هيئة الاستثمار» لم تعلن عن قيمة عقودها

ومن اختصاصات اللجنة وضع أسس تصنيف وتأهيل ودعوة وتقديم عروض المكاتب الاستشارية لضمان الحصول على أفضل الخدمات، وبإجراءات تحقق المنافسة المتكافئة والعادلة وإعادة القواعد العامة ودليل الإجراءات والنماذج القياسية للحصول على الخدمات الاستشارية للمشاركة بين المكاتب الحكومية وإقرار قواعد اختيار المكاتب الاستشارية ومراقبة الجهات الحكومية لضمان التزامها بتطبيق القواعد العامة والإجراءات التنظيمية التي تحددها اللجنة في شأن الاستعانة بالمكاتب الاستشارية.

وقف الهدر

وتعسى الحكومة إلى وقف الهدر في الإنفاق الذي وصل إلى 40٪ في مشاريع القطاع العام، حيث تمر الكويت بخطة تحول تتم عن مرحلة تحول كبيرة، لتتنوع مصادر الدخل وتحريير اقتصادها والقضاء على الفساد وإطلاق مشاريع طموحة من شأنها استقطاب مزيد من المستثمرين العرب والأجانب، فضلاً عن إعطاء الريادة إلى القطاع الخاص. وصرح وزير المالية د.نايف الحجرف في وقت سابق بأن

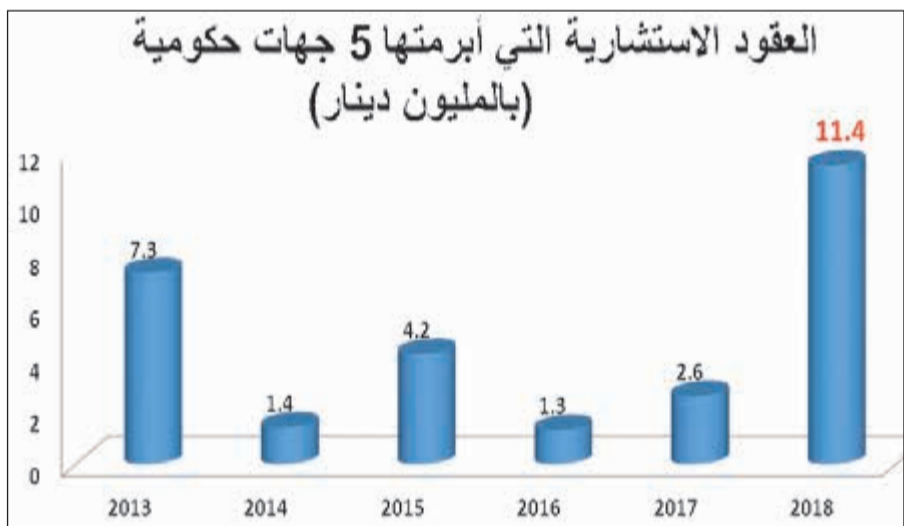
الاستشارية. وتم تشكيل لجنة لاختيار للبيوت الاستشارية، وبما يحقق تكافؤ الفرص بين المكاتب الاستشارية المتنافسة ومن خلال هذه اللجنة تحصل الجهات الحكومية على الخدمات الاستشارية على أسس مهنية سليمة وبشفافية تضمن المنافسة المتكافئة بين المكاتب الاستشارية المختصة وضمان مشاركة المكاتب الهندسية والدور الاستشارية المحلية مع المكاتب الاستشارية العالمية في تقديم الخدمات الاستشارية للمشاريع الحكومية.

الوزارات إلى صرف مبالغ مليونية للاستشارات وقد بلغت في ميزانية 2016 أكثر من 80 مليون دينار.

مزيد من الشفافية

وأصدرت وزارة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية قراراً في 2016 بشأن اللائحة الجديدة لتنظيم عملية اختيار البيوت الاستشارية في الحكومة الكويتية فقد وصل عددهم نحو 555 من الوافدين تتكلف الدولة رواتبهم ومزاياهم والبالغة 4 ملايين دينار سنوياً، تلجا

بينما لم تفصح الهيئة العامة للاستثمار عن قيمة عقودها البالغة نحو 24 عقداً استشارياً. كذلك لم يفصح بنك الكويت المركزي عن عدد العقود التي أبرمها وإنما أفصح عن قيمتها البالغة نحو 655 ألف دينار (نحو 2,2 مليون دولار). وبحسب بيانات حكومية صدرت العام الماضي بشأن المستثمرين في الحكومة الكويتية فقد وصل عددهم نحو 555 من الوافدين تتكلف الدولة رواتبهم ومزاياهم والبالغة 4 ملايين دينار سنوياً، تلجا



بدعم من ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي

إيكاء: اقتصاد الكويت في 2018.. أكثر إشراقاً



محمود عيسى

توقع معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز - إيكاء ICAEW أن تكون النظرة المستقبلية للاقتصاد الكويتي أكثر إشراقاً في عام 2018 مستمدة الدعم الرئيسي من ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإنفاق على المشاريع في غمرة جهود التنويع الاقتصادي وذلك في تقرير تحليلي أصدره مؤخراً. وأشار التقرير إلى أن الحكومة الكويتية تضي في تعزيز الجهود الرامية إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتنفيذ إصلاحات تسمم بالملكية الأجنبية الكاملة للشركات خارج المناطق الاقتصادية الخاصة وهو ما يعتبر أمراً أساسياً لاستدامة النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بمكافحة الفساد. وفي حين ما زال الاعتماد كبيراً على العائدات النفطية التي تشكل 90٪ من إجمالي الإيرادات، شأنه في ذلك شأن دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، إلا أن ارتفاعات أسعار النفط أصبحت عاملاً مساعداً على تبني مواقف أكثر انفتاحاً على الإنفاق في عام 2018 والتي من شأنها تحسين الاقتصادي في 2018.

أوضاع السيولة وتدفق مشاريع البنية التحتية - التي تقوم في بعضها على التمويل الخاص، تعزير نمو الاقتصاد غير النفطي الكويتي بوتيرة أسرع، فيما ليزال النشاط في الكويت يستمد الزخم من قطاع النفط والإنفاق الحكومي. ومن المتوقع أن يكون النمو قد قلص بنسبة 2,9٪ في عام 2017 في غمرة تخفيضات إنتاج أوبيك والضغط المالية. وأضاف المعهد أن ارتفاع أسعار النفط سيوفر الدعم الرئيسي للارتفاع الاقتصادي في 2018.

وتوقع التقرير أن ترتفع أسعار النفط بنسبة 30٪ تقريباً من متوسطها البالغ 54 دولاراً في عام 2017 إلى 71 دولاراً في عام 2018. وتجدر الإشارة إلى امتثال الكويت الشديد بتخفيضات أوبيك المتفق عليها، مع بقاء الإنتاج ثابتاً عند 2,7 مليون برميل يومياً. ومن المتوقع نمو الإنتاج بصورة متواضعة قد تبلغ 0,5٪ هذا العام، مقارنة مع انخفاضه 6,1٪ في 2017. ومع ذلك، فإن ثمة عوامل توجب نمو القطاع النفطي والنسبي في الظروف الأمنية والاستقرار السياسي، وقال انه يتوقع أن تحقق اقتصادات الشرق الأوسط بالإجمال نمو

«ريم» باعت 10 قسائم بأبوفطيرة بـ 2,5 مليون دينار

طارق عرابي

فقط كانت مساحتها 500 متر مربع (بطن وظهر وعلى شارع رئيسي وساحة كبيرة)، مؤكداً أن كل تلك القسائم تميزت بمواقعها، حيث يقع أغلبها على شارعين (بطن وظهر أحدهم رئيسي أو رئيسي داخلي).

وأكد الصقعي أن أسعار القسائم المطروحة كانت مناسبة جداً، وتماشى مع أسعار السوق العقاري، حيث بدأت أسعارها من 213 ألف دينار، بينما بدأ السعر للقسائم التي تبلغ مساحتها 500 متر مربع بـ 310 آلاف دينار. وقال الصقعي إن «ريم العقارية» حريصة كل الحرص على طرح العقارات المتنوعة والمتشعبة على الشراء بالفترة المقبلة، بما يتناسب مع وضع السوق العقاري من جهة.

نجحت شركة ريم العقارية من خلال مزاد أقامته نهاية الأسبوع الماضي في بيع 10 قسائم سكنية في منطقة أبو فطيرة بقيمة إجمالية بلغت 2,5 مليون دينار.

وبهذه المناسبة، قال مدير إدارة العقارات والمزادات بشركة «ريم» مشاري الصقعي إن المزاد الذي نظمت «ريم» تضمن 18 قسيمة في منطقة أبو فطيرة بلغت قيمتها الابتدائية نحو 4,7 ملايين دينار، حيث تم بيع 55٪ من هذه القسائم بقيمة 2,5 مليون دينار. وأضاف أن القسائم السكنية المطروحة كانت بمساحة 400 متر مربع لكل منها، باستثناء قسيمة واحدة

تحسن المؤشرات المالية لتطبيق نظام IFRS9 «جولدمان»: 860 فلساً سعراً مستهدفاً لـ «الوطني»

علاء مجيد

التكاليف والنمو المتوقع في الإيرادات بزيادة إيجابية بـ 300 نقطة أساس. 3 - نمو هامش صافي دخل الفائدة 12 نقطة أساس نتيجة لزيادة سعر الخصم. 4 - 8٪ نمو متوقعا بعائد الرسوم والعمولات. وعلق التقرير أن تطبيق النظام المحاسبي الجديد IFRS9 يعتبر كلمة السر في تحسين الأداء والتوقعات لتخفيف أعباء المخصصات التي اتخذها البنك بشكل متحفظ بشدة نتيجة تطبيقه للتعليمات الرقابية المشددة من بنك الكويت المركزي. وأشار التقرير إلى أن أحد أهم العوامل التي ستساهم في تحسين سعر سهم الوطني خلال الفترة المقبلة هي التدفقات الاستثمارية المتوقعة مع الانضمام إلى مؤشر فوتسي في سبتمبر المقبل وتوقع انضمام بورصة الكويت إلى مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة في مراجعة مايو نصف السنوية العام المقبل.

1 - تحسن تكلفة المخاطر بـ 40 نقطة أساس بعد تطبيق نظام المحاسبة الجديد IFRS9 آخر العام الحالي والذي سيخفض المخصصات بشكل ملحوظ. 2 - نمو ملحوظ للأرباح سيتم بدعم من انخفاض